التأويل عند ابن فُوْرك الحفيد (ت٤٧٨هـ)

مُسْتَل من رسالة ماجستير:

ابن فُوْرَك الحفيد (ت٤٧٨هـ) وآراؤهُ الكلاميَّة مع تَحْقِيق مَخْطُوط: (النِّظامي في أُصُول الدِّين)

الأستاذ

محمد مجدي السيد مصباح

باحث ماجستير -الفلسفة الإسلامية

كلية دار العلوم جامعة الفيوم

تحت إشراف

أ .د شوقي علي عمر

أستاذ الفلسفة الإسلامية

كلية دار العلوم جامعة الفيُّوم

(مشرفا رئيسا)

د . عادل سالم عطية

مدرس الفلسفة الإسلامية

كلية دار العلوم جامعة الفيُّوم

(مشرفا مشاركا)

الملخص:

تناول هذا البحث قضية التَّأويل كأحد أهمِّ المسائل في علم الكلام الإسلاميّ، واتخذ ابن فُوْرك الحفيد (ت٤٧٨هـ) نموذجًا له. وعالج عدة مسائل، أبرزها: الأصول التي اتبعها ابن فُوْرك الحفيد في تأويل الأخبار، وقضية التَّأويل بوصفها أحد ملامح تطوُّر المذهب الأشعري، والتأويل -كقضيَّةٍ كلاميَّةٍ- وثيق الصلة بمباحث التنزيه، وكيف ربط ابن فورك الحفيد بينهما، ودور اللغة العربية في قضيَّة التَّأويل، وكيف وظَّفها ابن فُوْرك الحفيد لخدمة مذهبه، وأبرز تطبيقات ابن فُوْرك الحفيد للتَّأويل، وبخاصَّةٍ في مَعْرِض ردِّه على الفِرق.

وقد توصل الباحث لعدة نتائج، أبرزها:

- ابن فُوْرك الحفيد ممَّن طاب لهم الأخذُ بالتَّأويل، وبخاصَّةٍ في الصِّفات الخبريَّة على نحوٍ كبيرٍ، ويختلفُ عن بواكيرِ الأشاعرة.
- ابن فُوْرك الحفيد أحدُ مَن تطوَّرت بعض أفكار المذهب على يديه؛ إذ يخالفُ تأويلاتِهم في بعض الصِّفات الخبريَّة، ويرتضي بدائلَ لم يعهدْها مذهبُه مِن قبْلُ.
- أهمَّ وأكبرَ منافذ ابن فُوْرك الحفيد في التَّأويل كانت قواعد اللُّغة العربية ودلالاتها ؛ لتمريرِ اعتقاده وتأويلاته على نحوٍ يُشعر المخالِفَ أنَّه الحقُّ.

الكلمات المفتاحية: ابن فُوْرك الحفيد، التأويل، التنزيه، الأشاعرة.

Summary:

This research dealt with the issue of interpretation as one of the most important issues in Islamic theology, and ibn furak the grandson (d. 478 AH) took as a model for it. He dealt with several issues, most notably: the origins that ibn

furak the grandson followed in interpreting the news, the issue of interpretation as one of the features of the development of the Ash'ari doctrine, and interpretation - as a verbal issue - closely related to the investigations of the investigation, and how ibn furak the grandson linked them, the role of the Arabic language in the issue of interpretation, and how ibn furak the grandson employed it to serve his doctrine, and the most prominent applications of ibn furak the grandson of interpretation, especially in his response to the difference.

The researcher reached several results, most notably:

ibn furak is the grandson of those for whom interpretation was desired, especially in descriptive adjectives, and differs greatly from the early Ash'aris.

ibn furak, the grandson, is one of those who developed some of the ideas of the doctrine through his hands. It contradicts their interpretations in some of the predicate attributes, and accepts alternatives that his doctrine did not know before.

The most important and largest outlets of ibn furak the grandson in interpretation were the rules of the Arabic language and its connotations; To pass his belief and interpretations in a way that the violator feels is the truth.

Keywords: ibn furak the grandson, interpretation, Tanzih, Ash'ari.

مقدمة:

القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية ينحوان مناحي كلام العرب في وجوه البيان، وفي كلام العرب ما يُفهم المراد منه بمجرد سماعه، ومنه ما يدَع السامع في حاجة إلى التَّدبُّر وإعمال الرويَّة في تفهُم مآله(١).

ومن هنا، وبعد عدة عوامل برزت قضيَّة التَّأويل كمنهجٍ يعمد إلى تنحية أيَّة تصوراتٍ لا تليق بالألوهية، وكوسيلةٍ للتَّقريب والتَّوفيق بين العقائد الدِّينيَّة التي تَثبتُ بالوحي وبين مقتضيات العقل(٢).

إذ التَّأويل باعتباره تفعيلًا للعقل في فهْم النُّصوص الدِّينيَّة أدَّى إلى قيام علومٍ تمحوَرتْ حول الدِّين، أو انبثقتْ منه كنتيجةٍ طبيعيَّةٍ لآلية التَّأويل ومحاولات العقل لفهْم النُّصوص، ومنها علم الكلام. ومن هنا خاضتِ الفِرق والمذاهب والاتجاهات الفكرية –على تنوعها– في مسألة التأويل باعتباره ضرورةً معرفيَّةً(٣).

ولذلك، تُعدُّ قضية التَّأويل أحد أهمِّ القضايا التي تمسَّك بها علماء الكلام، واتخذوها أداةً فاعلةً –في الوقت نفسه– لإثبات التَّنزيه ودحْض ما سواه مِنَ التَّشبيه والتَّجسيم.

فهي قدرٌ مُشتَركٌ فيما بينهم؛ فتأوَّلتِ الخوارج(٤) والمعتزِلة، ومِن بعدهم الأشاعرة والماتُريديَّة؛ فيصرفُ كلٌّ منهم اللَّفظ عن معناه الظَّاهر إذا تُوهِّم في ظاهره التَّشبيه أو التَّجسيم(٥).

الأمر نفسه لدى ابن فُورَك الحفيد(ت٤٧٨هـ)، أحد أشاعرة القرن الخامس الهجري؛ فقد راح يؤوِّل الآياتِ والأحاديثِ التي يُوهِم ظاهرها التَّشبيه، وذلك التَّأويل كان طمعًا في التَّنزيه، وأكَّد في غيرِ موضعٍ في كتابه على ذلك.

أمَّا عن أسباب اختيار الموضوع:

أولًا: شخصيَّة ابن فُوْرك الحفيد نفسه(٦)؛ فهو شخصيَّةٌ مغمورةٌ نَدُرَ ذكرُها في الدِّراساتِ الكلاميَّة –اللهم إلا نُتَف وردتْ على ألسنة بعض الباحثين

المعاصرين–[٧] فآثرْنا إبراز شخصيَّته العلميَّة، وتُعدُّ قضيَّة التَّأويل عنده –بحقٍّ– أحدَ الملامح البارزة في تلك الشَّخْصِيَّة.

ثانيًا: مؤلفاته؛ ففيما نعلم أنَّ ابن فورك الحفيد لم يصلْنا مِن مؤلفاته سوى كتابه المُسمَّى بـــ«النِّظاميّ في أصولِ الدِّين»[٨]، وهذه الورقة محاولةٌ لقراءةِ هذه القضيَّة وتطبيقاتها في ضوء هذا الكِتاب الوحيد.

ثالثًا: تطوُّر المذهب؛ فقد اتَّسمت تأويلات الحفيد بتطورٍ ملحوظٍ داخل المذهب الأشعريّ، على صعيدين: أولهما: إيجابيّ، بتأكيدِ بعض آراء مدرسته، وثانيهما: سلبيّ، بالثَّورة على بعض آرائها أيضًا، واقتراح بدائل مغايرة يُتوسَّم فيها الصِّحَّة. ومِن ثَمَّ فهذه الورقة تعمل على إبراز طرفٍ من صور هذا التَّطوُّر الفكريّ لديه.

منهج البحث:

اقتضَتْ طبيعة البحث –مِن حيثُ: قضيَّة التَّأويل وعلاقتها بالتَّنزيه، ومدى اتِّفاق واختلاف ابن فُوْرك الحفيد مع مدرسته الأشعريَّة في ذلك الصدد، وتطبيقاته على تلك القضية من خلال كتابه– أن نتَّبَعَ المنهج الوصفيِّ التَّحليليِّ المقارَن.

إشكاليَّة البحث:

يَهدِفُ هذا البحثُ إلى مناقشةِ التَّأويل كأحدِ أهمِّ المسائل في علم الكلام الإسلاميّ، واتخذ من التَّأويل لدى ابن فورك الحفيد (ت٤٧٨هـــ) نموذجًا لها.

كما يثير هذا البحث العديد من الإشكاليات والأسئلة، محاولًا الإجابة عنها، ولعل أبرز تلك الأسئلة:

١) ما هي الأصول التي اتبعها ابن فُوْرك الحفيد في تأويل الأخبار؟

٢) هل كانت قضية التَّأويل أحد ملامح تطوُّر المذهب الأشعريِّ أم لا؟

٣) هل للتَّأويل –كقضيَّةٍ كلاميَّةٍ– علاقةٌ بمباحث التنزيه، وكيف ربط ابن فورك الحفيد بينهما؟ ولماذا ؟

٤) هل للغة العربية دورٌ في قضيَّة التَّأويل، وكيف وظَّفها ابن فُوْرك الحفيد لخدمة مذهبه؟

٥) ما هي أبرز تطبيقات ابن فُوْرك الحفيد للتَّأويل، وبخاصَّةٍ في مَعْرِض ردِّه على الفِرق؟

خطة البحث:

يتكون هذا البحث الذي هو بعنوان: «التأويل عند ابن فُوْرك الحفيد (ت٤٧٨هـ)»- من: مقدمة، ومَبحثين، وخاتمة، وثَبْت بالمصادر والمراجع.

المقدمة: وقد تناولتُ فيها -في وجازة- التَّأويل كأحدِ أهم القضايا في علم الكلام، وأسباب اختيار الموضوع، ومنهج البحث.

المبحث الأول: خصَّصتُه لبحث أصول التَّأويل عند ابن فُوْرك الحفيد.

المبحث الثاني: وقفتُ فيه على تطبيقات التَّأويل عند ابن فُوْرك الحفيد، وكيفية استخدامه في الرَّدِّ على المخالِفينَ.

الخاتمة: وفيها أشرْتُ إلى أبرزِ النَّتائج التي توصَّل إليها البحث.

المبحث الأول
أصول التأويل عند ابن فُوْرك الحفيد

فرضتْ طبيعة الدِّينِ الإسلاميِّ أنْ يكونَ التَّفكيرُ فريضةً، فانبثقتْ عن هذا الإلزامِ الدِّينيِّ علومٌ كثيرةٌ، كما انبثقَ عن هذه الفريضةِ أيضًا نشاطُ التَّساؤل(٩).

الأمرُ نفسُه الذي أكَّده مؤلفنا ابن فُوْرك الحفيد؛ فعادةً ما كان يعوِّلُ على ضرورةِ التَّأمُّل والنَّظر العقليِّ، والتَّساؤل وإعمال القرائح، بل وعلى دأبِ مدرستِه الأشعريَّةِ أوجب النَّظر العقليَّ وأكَّد أهميتَه...(١٠).

واتساقًا مع هذه الرُّؤية فقد أكَّد عدَّة قواعد ومضامين في تعاملِه مع الأخبار التي يُمكن أنْ يتأوَّلَها، وكانتْ –إن جاز التعبير– قانونه المتَّبع في تلك المسائل، وسأتناول هذا الأمر على النحو التالي:

أولًا: قانون التَّأويل عند ابن فُوْرك الحفيد

يمكن أنْ نعرضَ للقانون الذي وضعه ابن فُوْرك الحفيد لنفسه في تأويل تلك الأخبار من حيثُ انتهى هو، يقول: «اعلمْ أنَّ كلَّ ما يرد منَ الخبر عنِ النَّبي مما يُوهِم ظاهرُه التَّشبيه، تأملْنا ذلك الخبر فإنْ وجدْنا ضعفًا في رواته وعيبًا في نَقَلَته تركناه، ولم نشتغلْ به، وإنْ رأينا نَقَلَة ذلك الخبر ثُقاةً، ورواته مُعتمدينَ قبلناه، وآمنَّا به، ونفينا عنِ الله تعالى ما يُوجب تشبيهه بخلقه، أو تجسيمه في وصفه، أو حدوثًا في ذاته وصفاته، وطلبنا تأويله، فإنْ رأينا أمرًا يسوَّغ عليه موجب الدِّين واللُّغة جوَّزنا حملَه عليه، وإنْ نَشَأْ قلنا: آمنَّا بهذا وصدَّقْنا به، ولا نعلمُ تأويلَه، واللهُ –تعالى– يعلمُ تأويلَه»(١١).

ويتَّضِحُ منَ النَّصِّ أنَّ ابنَ فُوْرك الحفيد سلكَ عدَّة مسالك في دراسةِ الأخبار التي يُوهِم ظاهرُها التَّشبيهَ: الأوَّل مَسْلَك التَّثبُتِ مِن رواة الخبر؛ فإنْ كان رواته ضعفاءَ تركَ الاشتغالَ به، وعلى العكس(١٢). والثاني مسلك الدِّين واللُّغة؛ حيثُ ينظر في الخبر ذاته فإذا وجده يُسوَّغ على قواعد الدِّين واللُّغة قبله، وعلى العكس.

يُضاف إلى ذلك مسلك التَّفويض القائِمُ على الإيمان بالأخبار دونَ الدُّخولِ في أيَّة مناقشاتٍ، وقاعدة التَّفويض عنده: «آمنَّا بهذا، وصدَّقنا به، ولا نعلم تأويلَه، والله -تعالى- يعلمُ تأويلَه»(١٣).

وكثيرًا ما كانَ يعوِّل ابنُ فورك الحفيد على هذا الاتِّجاه التَّفويضيِّ، وردِّه إلى السَّلف، فنجده يقولُ وهو يُناقش صفة اليدَينِ بأنَّ لأصحابه طريقةً مؤدَّاها: «ونَكِلُ تأويلَ ذلك إلى الله تعالى، ونؤمن به، ونقول: لا يعلم تأويله إلا الله تعالى، وهذه طريقة أهل الحديث مِن السَّلف من أئمة أصحابنا وكثيرٍ من أهل السُّنة ورواة الحديث»(١٤).

ومن ثَمَّ، يؤكِّد هذا القانونَ المثبتَ عند ابن فورك عدَّةُ أمورٍ لا تنفكُّ -بحالٍ من الأحوال- عن التَّأويل كقضيَّةٍ من قضايا علم الكلام:

أ- العلاقة الوطِيدة القائمة بين تأويل الصِّفات الخبرية واللُّغة العربيِّة؛ فعلماءُ الكلام وحتَّى الفلاسفة الذين يستخدمونَ نُصوص الوحي المدوَّن يشددِّونَ على القول بالتزام القواعد المرعيَّة في إثبات المعنى الظَّاهر، واللجوءِ إلى قواعد الصَّرف والنَّحو ومسائل اللُّغة وفنون البلاغة والشِّعر العربيِّ القديم بغزيرِ مادَّته(١٥).

ب- استخدام ابن فورك قواعد اللغة العربية ودلالاتها كأحدِ الأدوات أو الأسلحة -إنْ جازَ التَّعبير- البارزة لخدمة معتقده طالما وجد فيها ما يُسعِفُه ويعضِّد من رؤيته، وذلك على النَّحو التالي:

١. يحملُ النَّظَرَ على معنى الفِكرِ والتَّدبُّرِ والتَّأمُّلِ والاعتبارِ؛ لِيتَّفقَ ذلك مع آراء مدرسته وروَّادها، الذينَ يقولونَ بأنَّ أوَّلَ الواجباتِ النَّظَرُ(١٦). ويحملُ كذلك الجوهرَ على معنى أنَّه أصلُ الشَّيءِ الذي منه تتفرَّعُ الفروعُ؛ ليتَّفِقَ ذلك مع ما تدينُ به غالبيةُ الأشعريَّةِ: بأنَّ الجزءَ الواحدَ أو المذهبَ الذَّريَّ هو أصلُ المُركَّباتِ(١٧).

٢. استعملَ "أفْعَل" للتَّفضيل، والمبالغةِ ردًّا على بعضِ طوائفِ الكرَّاميَّةِ في جهرهِم بالتَّجسيمِ، يقولُ: «ثَبُتَ أنَّ أهلَ اللُّغةِ يقولون: هذا جِسمٌ، وهذا جِسمٌ،

وهذا أجْسمُ مِن هذا. وكلُّ وصفٍ استحقَّه الخلقُ والحقُّ –تعالى–، فالمبالغةُ فيه مستحقَّةٌ للحقِّ –تعالى– دونَ الخلقِ، فإنَّه إذا قيل: إنّ أحدَنا عالِمٌ واللهُ –تعالى– عالِمٌ، كانتْ المبالغةُ في وصفِ الله تعالى، فيقالُ هو أعلمُ العلماء»[١٨].

لِيُثبتَ بعدَ ذلك خطأَ الكرَّاميَّةِ في قولِهم، ومخالفتهم للدِّينِ، يقول: «فلو كانَ الباري تعالى يجوزُ أنْ يكونَ جسمًا، وأحدُنا جسمٌ، لوجبَ أنْ يُوصفَ الباري تعالى بوصفِ المُبالغةِ، فيقالُ: هو أجسمُ الأجسامِ، وهذا كُفرٌ محضٌ، لا قائلَ به. فعلمتُ أنَّ إطلاقَ وصفَ الجسمِ عليه تعالى لا يجوزُ لما كانتْ المبالغةُ غيرَ جائزةٍ في وصفِه بالاجتماع»[١٩].

٣. كما اعتمدَ على النَّفي بأدواته أيضًا، ووظَّفه لنفي المِثليَّة عن الله تبارك وتعالى، والرَّدّ على المعتزلةِ والكرَّاميَّةِ. وكانتْ أشهرُ أدواتِ النَّفي التي استعملها: «لن، ليس، لا النافية»، وكرَّر هذه الأدوات في مواضع عدَّةٍ من كتابه، كقوله: «ليس الأمرُ على ما ذكرتموه[٢٠]، لا يصحُّ لكم جماعةَ المعتزلَة»[٢١].

ج– ومن ناحيةٍ أخرى يؤكِّد العلاقةَ التي قامتْ بين الأحاديثِ وإثارةِ هذه المسائلِ العقديَّةِ؛ فهناكَ العديدُ من الأحاديث –والآيات كذلك– التي غذَّت مباحثَ التَّنزيه والتَّشبيه، مِثل التي وردتْ في الأصابع والصُّورة والاستواء[٢٢]، فكانَ لابُدَّ من تَدبُّرِها. وبذلك تعدُّ أحدَ أهمِّ العوامل التي أدَّت إلى ظهورِ علم الكلام في الإسلام[٢٣]. يضاف إلى ذلك تصريحه بالتَّأويلِ مباشرةً، وأنَّه حتَّى وإنْ تَثبَّتَ من صحَّةِ النَقَلَة واعتمادِهم فإنَّه يطلبُ تأويلَ ذلكَ الخبر[٢٤].

وهذا يدلُّ على أن **ابن فُوْرك الحفيد طاب له استخدام التَّأويل استخدامًا واسعًا في مناقشة الصِّفات الخبريَّة**؛ فحمل مثلًا: اليدين واليمين على القدرة[٢٥]، والعينين على الحفظ والرِّعاية[٢٦]، والوجه على الكبرياء والسؤدد[٢٧]، والأصابع على الأثر الحسن[٢٨]، ليتَّفقَ ذلك مع مذهبه، وما يدين به[٢٩].

فأخذَ اللُّغة أكبر منافذه في تمرير ذلك حتَّى يكونَ فِي سعةٍ وَفُسْحَةٍ من الأمر كيلا يقع في التَّشبيه والتَّجسيم، فلا يكاد يفوِّت صفةً من تلك الصِّفات إلا ويستدلُّ على تأويلها باللُّغة، اللهمَّ إلا في القليل من المواضع التي كان يمزج فيها بين ما هو لُغويٌّ وما هو منطقيٌّ.

وغيرُ خافٍ أنَّ الإسرافَ في تأويل الأخبار التي يُوهِم ظاهرُها التَّشبيه لم يقفْ عند ابن فورك الحفيد، بل كانَ الجوينيُّ (ت٤٧٨هـ) يقول بتأويلها علانيةً، يقول: «وأمَّا الأحاديثُ التي يتمسَّكونَ بها فآحادٌ لا تقضي العلم، ولو أضربنا عن جميعها لكان سائغًا، لكنَّا نُومِئُ إلى تأويل ما دوِّن منها في الصِّحاح، فمنها حديثُ النُّزول... »[٣٠].

وإنْ كانَ الجوينيُّ تراجع عن هذا الاتِّجاه التَّأويليِّ في أواخرَ حياته بسبب عواملَ متعدِّدة، وذهبَ قائلًا: «والذي نرتضيه رأيًا، ونَدينُ اللهَ به عقلاً اِتِّباعُ سلفِ الأمَّةِ، فالأَوْلَى الاتِّباعُ وتركُ الابتداعِ، والدَّليلُ السَّمعيُّ القاطعُ في ذلك: أنَّ إجماع الأُمَّة حُجَّةٌ مُتَّبعةٌ»[٣١].

وبهذا يتأكَّدُ لنا أنّ الأشاعرةَ –مع استثناءاتٍ قليلةٍ– ليسوا هُم الشَّيخَ الأشعريَّ (ت٣٢٤هـ) في تعاملهم مع الصِّفاتِ الإلهيَّة؛ إذ «أثبتها الأشعريُّ كما وردَت في كتابِ اللهِ بلا تأويلٍ لها، وصرَّح بأنَّها صفاتٌ على الحقيقةِ، وليست على المجاز كما ادَّعى بعض متأخرو الأشاعرة»[٣٢].

على أنَّنا ننبه أنَّ الأخذَ باللُّغةِ أحدُ أهمِّ ملامح التَّأويل عند المعتزِلَة، ولهم السَّبْق في ذلك؛ ففزَعَت المعتزِلةُ إليها في براعةٍ نادرةٍ[٣٣]، ثم جاءتْ الأشعريَّة والماتُريديَّة[٣٤] على خُطاها، تتمسَّكُ باللُّغةِ كأحدِ الوسائلِ والأدواتِ القادرةِ على إنجاحِ المُناظرَة، وتأويلِ الأدلَّةِ.

ثانيًا: التَّأويل وعلاقته بالتَّنزيه عند ابن فُوْرك الحفيد

تُعدُّ مسألة تنزيه الله تبارك وتعالى من أبرزِ المشكلات التي جابهها علم الكلام الإسلاميِّ وأعوصِها، وتُعدُّ في الوقت نفسه من أوثقِ المسائل صلةً بقضيَّةِ التَّنزيه؛ فالله تبارك وتعالى إمَّا أنْ تنزِّهَه القلوبُ والأذهانُ أو تشبِّهه وتجسِّمه كالخلقِ، ولا واسطةَ بين الأمرين.

وقد تكرَّرت وتعدَّدت عبارات التَّنزيه على لسان ابن فُوْرك الحفيد كلَّما سنحت له الفرصة؛ تأكيدًا منه على التَّنزيه، ونفيًا للتَّجسيم والتَّشبيه وأيَّة محاولةٍ لإثبات ما لا يجوز إثباته لله تبارك وتعالى.

فعادةً ما كان يكرِّر عباراتٍ صريحةٍ في ذلك، كقوله: «تعالى الله علوًّا كبيرًا، وتنزَّه الباري عن ذلك، وتعالى الباري على أنْ يتَّصفَ بذلك، إطلاق ذلك لا يجوز في وصفه تعالى، يتقدَّس الله تعالى عن ذلك، يتقدَّس الباري تعالى على أنْ يتَّصفَ بذلك، يتنزَّه الباري عن ذلك ويتعالى»[٣٥]، إلى غير ذلك.

كما أكَّد في مُفتتَح كتابه النِّظاميِّ على أنَّ «أَوْلى ما تُصرف إليه الهِمم، وتُبتَغى به النِعم، ويُتقرَّب به إلى الله، ويُتوسَّل به إلى غفرانهِ، ويُتوصَّل إلى نعيمه في جنابه–عِلمُ الدِّين، ومعرفةُ توحيد ربِّ العالمين، وتنزيهه عن التَّشبيه، وتقديسه عن التَّجسيم والتَّمثيل بأوضحِ حُجَّةٍ وأظهرِ دليلٍ»[٣٦]

وبنظرةٍ فاحصةٍ في تلك الأخبار يظهر لنا آثارُ الأستاذ ابن فُوْرك (ت٤٠٦هـ) وبصماته في سِبْطه؛ إذ يرى الأستاذُ أنَّ أحدَ الأصولِ في هذا الباب أنَّ كلَّ ما أُطلق على الله –عز وجل– من الأوصاف والأسماء التي قد تجري على الجوارح فينا، فإنَّما يجري ذلك في وصفه تعالى على طريق الصِّفة، إذا لم يكن وجهٌ آخرُ يُحمل عليه، مما يُسوَّغ فيه التَّأويل؛ وذلك لصحَّة قيام الصِّفة بذاته –تعالى–، وأنَّ قيامه لا يقتضي انتقاض توحيده، وخروجه عما استحقه من القِدم والإلهيَّة[٣٧]؛ وهو عينُ ما قرَّره مؤلفنا ابن فُوْرك صاحب النِّظاميِّ[٣٨].

ويؤكِّد الأستاذ ابن فُوْرك خطورةَ هذا الباب في أنَّه يفتحُ لنا طريق الكلام، ويُوقفْنا الأستاذ على محجَّةِ الحقِّ، وأنَّه –والأشاعرة معه– لم يسلكوا في هذا الباب مسلك مَن يرومُ نفي الصِّفات، ولا مسلكَ من أثبتها في الوقت نفسه على حُكم التَّمثيل والتَّشبيه(٣٩).

وهو المسلك نفسُه الذي توخَّاه سِبْطه صاحب كتاب النِّظاميِّ؛ فأثبتَ مثلَ هذه الصِّفات إثباتًا للتَّنزيه في المقامِ الأوَّل، ودحْضًا للتَّشبيه والتَّمثيل في المقام الثاني، ولذلك تكرَّرت عباراته التَّأكيديَّة على ذلك في غيرِ موضعٍ.

بل واستحوذت مناقشة الإلهيَّات بوجهٍ عامٍّ –وضمْنها مسائل الصِّفات الإلهيَّة– على ثُلثيِّ كتاب "النِّظاميِّ في أُصُول الدِّين" تقريبًا(٤٠) إذا ما قارناها –كمًّا وكيفًا– بباقي الأبواب والمسائل الأخرى: كالنُّبوَّاتِ، والسَّمعيَّاتِ، والفكرِ السِّياسي الممثَّل في مسألة الإمامة(٤١).

هذا، وقد تزايدَ بعد ذلك التَّحوُّل والنُّزوع نحو التَّنزيه الاعتزاليِّ –المرتبط بالتَّأويل– على يدِّ الإمامِ عبد القاهر البغداديِّ (ت٤٢٩هـ) الذي صرَّح بتأويل الوجه، واليد، والاستواء، وسائر الصِّفات الخبريَّة، حتَّى جاءَ إمامُ الحرمين الجوينيِّ (ت٤٧٨هـ) بوصفه رأس المتأخرين، فلعب دورًا في هذا المسار وتحولاته –وإنْ تراجع بالكُليَّة عن ذلك كما سبق وأنْ أشرْنا–، وتابعَه متأخرو الأشاعرة كالإمام الرَّازيِّ (ت٦٠٦هـ) والإمام سيف الدِّين الآمديِّ (ت٦٣١هـ)(٤٢).

المبحث الثاني
تطبيقات التأويل عند ابن فُوْرك الحفيد والرد على المخالفين

تعدّدت تطبيقات ابن فُوْرك الحفيد التَّأويلية في كتابه "النِّظامي" وبخاصَّةٍ وهو يناقش الصِّفات الإلهيَّة. وتأتي هذه التَّطبيقات في خضمِّ مجادلة ابن فورك لأصحابه، وللفِرق المخالِفة لهم: كالمعتزلة، وبعض طوائف الكرَّاميَّة، والمشبِّهة، وذلك على النَّحو التَّالي:

أولًا: أصحابه الأشاعرة

صرَّح ابن فُوْرك الحفيد بكتاب جدِّه الأستاذ ابن فورك -الذي عَنِيَ بمناقشة تلك الأخبار الموهِمة بالتشبيه، وإثباتها على اعتقاد الأشعريَّة-، يقول الحفيد: «وإنْ رويْنا في هذا الكتاب غير ما ذكرنا من الآثار الواردِة في هذا الباب خرجْنا عن حدِّ الإيجاز، وقد أوردَ العلماء في هذا كتبًا، ومِن ذلك ما أملاه الشَّيخ الإمام جدِّي رحمة الله عليه»(٤٣).

غيرَ أنَّه في الوقت نفسه ورغم اتخاذه كتاب جدِّه وأفكاره مصدرًا رئيسيًا له في تلك الأخبار إلَّا أنَّه خالفه في بعض التأويلات، ولم يُسَلِّم بكلِّ ما كتبه جدُّه في كتابه، وارتضى لنفسه تأويلاتٍ أخرى -بديلا عنها- لبعض الأخبار.

فيسلك مؤلِّفنا -على سبيل الذكر- في تأويل الصُّورة مسلك رجوع الهاء (الضمير المتصل في كلمة صورته) في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: "إِنّ اللّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ" إلى ذات الباري(٤٤). في حين يذهب جدُّه الأستاذ ابن فورك إلى أنَّ رجوع الهاء كنايةً لله عز وجل من أضعفِ الوجوهِ في تأويل هذا الخبر(٤٥).

ويرى الأستاذ ابن فُوْرك أيضًا أنَّ الرُّجوع بالهاء إلى آدمَ مُحتمَلٌ، وهو الأقرب، ويرى أيضًا أنَّ الرُّجوع على ما روى إلى المضروب على ما روى من السبب فيه معه فظاهرٌ أيضًا، أمَا وإنْ رجع به إلى الله عز وجل وهو الأبعد(٤٦).

كما خالف ابن فورك الحفيد جدَّه في تأويله لليدينِ بالقدرة، وراح يؤكِّد على تأويلها بالقوَّة[٤٧]. وكذلك مخالفته لبعض أصحابه الأشاعرة في تأويلِهم للعينين بالحفظِ والرِّعاية، وذهب في تأويلِها بالعِلم[٤٨].

فابن فورك الحفيد –فيما يبدو– كان لا يكترِثُ في أن يخالف جدِّه أو مذهبه، ولا يرى في ذلك أيَّة مضرَّةٍ على العقيدة. وغيرُ خافٍ أنَّ **المخالفةَ الصَّريحةَ أحدُ صور تطوُّرِ المذهب الأشعريِّ من الدَّاخل**؛ والمخالفة الصريحة هنا نقصد بها أنْ يرتضيَ المؤلِّف آراءً جديدةً لم يعهدْها المذهب سابقًا، أو لم يقل بها أبرز شيوخه.

فمن العناصر الثابتة التي تشهد بكفاءةِ العقليَّة الكلاميَّة في مجال الفكرِ إدراكُ حقيقةِ التَّطوُّر الفكريِّ المستمر، وتصوُّره نسيجًا لم تتم خيوطه، وإن كان هناكَ الأمل في الوُصول إلى حبْكته وتمامه بفضل توافُر الجهد الإنسانيِّ عبرَ الزَّمانِ والمكانِ[٤٩].

ثانيًا: الفرق المخالفة

من أبرزِ الأسباب المؤدِّية لِرواجِ مباحثِ التَّشبيه والتَّجسيم –والتي دفعت علماءَ الكلام، بما فيهم ابن فورك الحفيد نحو التَّأويل– أنَّ للعامَّةِ فيها نصيبٌ؛ إذْ التَّشبيه والتَّجسيم أقرب إلى فهمِ العامَّةِ منَ التَّتريه[٥٠]. فالألوهيَّةُ المجرَّدةُ والاستمرار على اعتقادها شاقَّةٌ عسيرةٌ، ولذلك قيلَ: إنَّ الإنسانَ ميَّالٌ دائمًا إلى التَّجسيد، لهذا فسدَ الدِّين في كلِّ أمَّةٍ من الأممِ، وبذلك فالبشرية بحاجةٍ دائمةٍ إلى نبيٍّ جديد[٥١].

وقد عنيَ ابن فُوْرك الحفيد بهذهِ المسألة، وناقش مَنْ خالفوا مذهبه فيها بما جادتْ به العقولُ من أدلَّةٍ تُدحِضُ التَّجسيمَ، وتُثبتُ التَّتريه؛ فناقش بعضَ طوائف الكرَّاميَّة، وكذا المشبِّهة، وطوائف اليهود[٥٢].

فأبان مذهبهم ومقصدهم من هذا اللفظ –أي الجسم–، يقول: «وإذا سُئلوا عن معنى قولهم إنَّه جسمٌ، قالوا: إنَّما نريد بذلك أنَّه شيءٌ، ونحن نجعل لفظَ الجسم

عبارةً عن أنَّه شيءٌ. **واليوم لا يوجدُ منهم أحدٌ يُطلقُ هذه اللفظة**، فتركوا إطلاقَ هذا القول»[٥٣].

ولا نحتاج لكبيرِ عناءٍ حتَّى نُثبتَ أهميَّة هذهِ النُّتف والإشارات؛ إذ يعترفُ ابن فُوْرك أنَّ طائفةً قليلةً منهم هي المجاهرةُ المتمسِّكةُ بالتَّجسيم، وهذا يعني أنَّ هناك طوائفَ كثيرةً منهم –من الكرَّاميَّة– توافقهم –أي الأشعريَّة– في التَّنزيه، ولا تقتربُ إلى التَّجسيم؛ وهذا بعكس الصُّورةِ الرَّائجة عنهم أنَّهم كلُّهم مجسِّمةٌ[٥٤].

يضافُ إلى ذلكَ تأكيدُه أنَّ اليومَ لا يوجدُ منهم أحدٌ يُطلِقُ هذه اللَّفْظة؛ وهذا يعني –في نظر الباحث– أنَّ كرَّاميَّة القرن الخامس الهجريِّ تطوَّرت أفكارهم، وأخذتْ سمْتًا جديدًا، حتَّى تلك الطَّوائف القليلة منهم تخلَّت عن هذه الفكرة و لم تُطلق على الباري تعالى أنَّه جسمٌ[٥٥].

ويمكن أنْ نعتبرَ هذه الإشارة من باب إنصافِ ابن فُوْرك للكرَّاميَّة؛ ولعلَّ ما يؤيِّد صحَّةَ هذه الإشارة أنَّ المقدسي(ت٣٨٠هـ) أحد مَن احتكوا بهم، أكَّد على أنَّهم ليسوا مجسِّمة، بل هم أهلُ دينٍ وتعبُّدٍ[٥٦]، يقول: «ألم تقل أنَّه ليس ببيار مبتدع، ثم قلت أنَّ بها كرَّاميَّةً. قيل له: الكرَّاميَّةُ أهل دينٍ وتعبُّدٍ، ومرجعُهم إلى أبي حنيفةَ، وكلُّ مرجع إلى أبي حنيفةَ أو إلى مالك أو إلى الشافعيِّ أو إلى أئمَّةِ الحديث –الذين لم يغلوا فيه، و لم يُفرِطوا في حبِّ معاويةَ، و لم يُشبِّهوا الله ويَصفوه بصفاتِ المخلوقين– فليسَ بمبتدعٍ»[٥٧].

هذا، وبعد أنْ حدَّد ابن فُوْرك الحفيد الطَّوائفَ المشبِّهة والمجسِّمة وجَّه من جهته نقدًا شديدًا إلى مذهب المجسِّمة ضاربًا في اتجاهاتٍ ثلاثةٍ: الأول: بطلانُ كونه تعالى جسمًا، والثاني:نقض دليل المجسِّمة، والثالث: نقض شُبه المجسِّمة[٥٨]، معتمدًا في ذلك على التَّأويل، وذلك على النَّحو التَّالي:

أ- أبطل كونه سبحانه وتعالى جسمًا بما جاء في القرآن الكريم، يقول: «كان الشَّيخ الإمام والدي رحمه الله تعالى يقول: إنَّ اللهَ تعالى قال في وصف نفسه:{اللّهُ

وَلِيِّ الَّذِينَ آمَنُوا}[٥٩] ولما وصف الخلقَ قال الله تعالى:{وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ}[٦٠]، فوصف الخلق بأنّهم جِسمٌ، ووصف الله تعالى نفسه بأنَّه وليٌّ»[٦١].

ومن ثم يرى ابن فورك الحفيد أنَّ بعض طوائف الكرَّاميَّة قلبت القول فانتهت إلى ما انتهت إليه من التَّجسيم، يقول: فقلبت الكرَّاميَّة القول في ذلك، فسَمَّوا أنفسهم الأولياء؛ إنَّهم يُسمُّون مُتفقِّهيهم وأهلَ مدرستهم الأولياءَ، وسمَّوا الباري تعالى جسمًا، وهذا يُضادُّ ما أطلقَ الله تعالى القول، وأمرَ به[٦٢]. ويرى بعد هذا البطلان أنَّ الحقَّ مع أهل الحقِّ -أي مدرسته وأصحابه-؛ حيثُ أطلقوا ما أطلقَ الله تعالى، فقالوا: هو الوليُّ، وليس بجسمٍ، ونحنُ الأجسامُ كما قال تعالى[٦٣].

ب- أمَّا عن نقْض دليل المجسِّمة: فقد سلك مسلك العقلِ واللُّغة في هدْم ذلك الدَّليل؛ فيرى بأدلَّة العُقول أنَّ «كلَّ وصفٍ استحقَّ اسمَ المبالغة منها لزيادةٍ منها معنًى استحقَّ أصلُ الوصف لأصل ذلك المعنى وإثباته»[٦٤].

ويدلل بأحد الأمثلة التَّوضيحيَّة لذلك، منها: أنَّ «الواحدَ منَّا يقال له إنَّه أعلمُ من غيره، إنما يقال ذلك إما لزيادة علمه أو لزيادة معلومه؛ فوجب أن يكون أصل الوصف -وهو كونه عالما- مُستحِقًّا إما لإثبات العلم وإما لإثبات المعلوم»[٦٥].

يضاف إلى ذلك أنَّ حدَّ الجِسم من حيثُ اصطلاح أهل العلم «هو المجتمِع، والاجتماعُ ضدُّ الافتراق[٦٦]، فلو كان الباري سبحانه وتعالى جسمًا لوجب أنْ يكونَ مجتمِعًا اجتماعًا هو ضدَّ الافتراق، فكلُّ ذاتٍ تجتمِع اجتماعًا هو ضدُّ الافتراق كان قابلًا للحوادث؛ لأنَّ الاجتماعَ والافتراقَ هما من صفات الحدوث، وذلك يُوجِب حدوثَ الصَّانع، ولا يجوزُ أنْ يكونَ الصَّانعُ مُحدَثًا، فلا يجوزُ أنْ يكونَ جسمًا»[٦٧].

أمَّا مسلك اللغة؛ فقد اعتمد مؤلِّفنا ابن فورك الحفيد على اللُّغة كأحدِ منافذِ التَّأويل، خدمةً لفكرته ومذهبه؛ فيرى أنَّ «أهلَ اللُّغةِ تقول: هذا جسمٌ، وهذا جسمٌ، وهذا أجسمُ من هذا»(٦٨).

ومن ثَمَّ، «فكلُّ وصفٍ استحقَّه الخلقُ والحقُّ تعالى، فالمبالغةُ فيه مستحَقَّةٌ للحقِّ تعالى دونَ الخلقِ، فإنَّه إذا قيل: إنَّ أحدَنا عالِمٌ، واللهُ تعالى، كانت المبالغة في وصف الله تعالى، فيقال: هو أعلمُ العلماء، وكذلك القول في القُدْرةِ والسَّمع والبصرِ»(٦٩) قائلًا: «فلو كان الباري تعالى يجوز أنْ يكونَ جسمًا، وأحدُنا جسمٌ، لوجبَ أنْ يوصفَ الباري تعالى بوصفِ المبالغة، فيقال: هو أجسمُ الأجسام، وهذا كفرٌ محضٌ، لا قائلَ به؛ فعلمتُ أنَّ إطلاقَ وصف الجسمِ عليه تعالى لا يجوزُ لما كانت المبالغةُ غيرَ جائزةٍ في وصفه بالإجماع»(٧٠).

ت- أمَّا عن نقض شُبَه المجسِّمة؛ فقد ركَّز ابن فورك الحفيد على بعض الشُبَه، كقولهم: إنَّ المرادَ بالجسمِ في العموم أنَّه الشَّيءُ الذي لا يُقيَّد، فيرى من جانبه أنَّ إطلاق اسم الجسم على الشيء لا يجوز(٧١). بدليل أن هذا ليس بمقتضى اللُّغة؛ فإنَّ أهل اللُّغة لا يُطلقون اسم الجسم على الشيء؛ لأنَّه لو كان اسم الجسم يُطلقونه على ما هو شيءٌ لسمَّوا الأعراضَ أجسامًا، وهذا لا قائلَ به(٧٢).

وحتَّى وإنْ كان ذلك من جهة الاصطلاح من جِهتهم -أي من جهة الكرَّاميَّة- فليس يجوز أنْ يصطلِحوا على أنْ يُطلقوا في وصف الله تعالى اسمًا لا يجوزُ إطلاقُه عند الأُمَّة؛ إذ لو جاز لهم ذلك لجاز لغيرهم أنْ يقولَ: إنِّي أُطلق في وصفه تعالى شخصًا أو جرمًا، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا(٧٣).

ومِن ثَمَّ فقد أثبتَ بطلان القول بالتَّجسيم، وبطلانَ إطلاقِ الأسامي على الله من غيرِ توقيفٍ بالأدلَّة الشَّرعيَّة مضافًا إليها أدلَّةُ العقول، وأكَّد على أنَّ ما قال به هو ما نطق به القرآنُ والسُّنَّة وإجماعُ الأمَّة(٧٤).

وفي المقابل فإنَّ ما قالت به هذه الطَّوائف لا سندًا شرعيًّا له؛ حيثُ إنَّ اسم الجسم في وصفه تعالى ما نطقَ به كِتابٌ ولا سُنَّة، ولا ما اجْتَمَعَت عليه الْأُمَّة. وإنَّ إطلاقه في وصفه تعالى لا يجوزُ بحالٍ، واتَّضح فسادُ ما قالوه، فهو مِن المحال(٧٥).

بهذا تتَّضِح جليًّا أطرافٌ من أوجه الاتِّفاق والاختلاف بين مؤلفنا ابن فورك وجدِّه من ناحيةٍ، وبعضِ الفِرق من ناحيةٍ أخرى. ومن المفيدُ أنْ نؤكِّدَ على أنَّ المعتزِلة والأشاعرة –ومعهم غالبيةُ الفِرق– وإنْ اتَّفقا في الغاية والمقصِد فلقد اختلفا في المنهجِ والسَّبيل(٧٦).

أمَّا الاتفاقُ في الغاية فيتمثَّل في التَّنزيه؛ فكلٌّ محاولاتهم من أجله بُعدًا وفِرارًا من ضده، وأمَّا الاختلافُ في المنهج والسبيل فيتمثَّل في طريقةِ كلِّ فرقةٍ منهم؛ فبينما تسلُك المعتزِلة مسلك نفي الصِّفات تسلُك الأشعريَّة مسلك إثبات الصِّفات.

خاتمة:

أ- يتَّضح مما سبق عرضه أنَّ ابن فُوْرك الحفيد ممَّن طاب لهم الأخذُ بالتَّأويل، وبخاصَّةٍ في الصِّفات الخبريَّة على نحوٍ كبيرٍ، ويختلفُ عن بواكيرِ الأشاعرة.

ب- كما يتأكَّد من خلال البحث أنَّ أهمَّ وأكبرَ منافذ الحفيد في التَّأويل كانت قواعد اللُّغة العربية ودلالاتها ؛ لتمريرِ اعتقاده وتأويلاته على نحوٍ يُشعر المخالِفَ أنَّه الحقُّ.

ت- كما اطمأنَّ البحثُ إلى أنَّ ابن فُوْرك الحفيد أحدُ مَن تطوَّرت بعض أفكار المذهب على يديه؛ إذ يخالفُ تأويلاتِهم في بعض الصِّفات الخبريَّة، ويرتضي بدائلَ لم يعهدْها مذهبُه مِن قبْلُ.

ث- كما توصَّل البحث إلى أنَّ التَّصَوُّرَ الرَّائجَ عن الكرَّاميَّةِ أنَّهم مجسِّمةٌ فيه مغالطةٌ كبيرةٌ، وفيه منافاةٌ للحقائق؛ إذ أثبتَ ابن فُوْرك الحفيد وهو أحد منْ احتكَّ بهم في خراسان أنَّ طائفةً قليلةً فقط منهم هي من جاهرَتْ بالتَّجسيم.

قائمة بأهم المصادر والمراجع:

المخطوطات:

١. ابن فُوْرك، كتاب النِّظاميِّ في أصول الدِّين، مخطوط محفوظ بمكتبة آيا صوفيا – استانبول، رقم (٢٣٧٨)، (١٥٦) لوحة، تاريخ نسخه: ٧٩٠هـ.

المصادر:

٢. تاج الدِّين السُّبكيّ، طبقات الشافعيَّة الكُبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحي – عبدالفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية ١٣٨٣هـ ١٩٦٤م.

٣. ابن تغري بردي، النُّجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، قدَّم له وعلَّق عليه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

٤. ابن الجوزيّ، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا- مصطفى عبد القادر عطا، راجعه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

٥. الجوينيّ، الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد، حققه وعلق عليه وقدم له وفهرسه: د. محمد يوسف موسى – على عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي ١٣٦٩هـ ١٩٥٠م.

٦. العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، تحقيق وتعليق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

٧. ابن خلَّاد، طوالع علم الكلام " كتاب الأصول وشروحه " طبعة لزيادات شرح الأصول للإمام الناطق بالحق أبي طالب يحيى بن الحسين بن هارون البطحاني الزيدي(٤٢٤/١٠٣٣)، تحقيق: كاميلا آدانغ – ولفرد مادلنغ – زابينا اشمدتكه، دار بريل للنشر في ليدن المحروسة وبوسطن ٢٠١١م.

٨. صلاح الدِّين الصَّفديّ، الوافي بالوفيّات، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط – تركى مصطفى، دار إحياء التراث العربى بيروت ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
٩. الطريثيثيّ، متشابه القرآن، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان السالمي، معهد المخطوطات العربية – القاهرة ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.
١٠. الغزاليّ، قانون التأويل، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، مجمع البحوث الإسلامية- القاهرة ٢٠١٨م.
١١. ابن فورك، كتاب الحدود في الأصول، قرأه وقدم له وعلق عليه: د. محمد السليماني، دار الغرب الإسلامي – تونس١٩٩٩م.
١٢. ، مُشكِل الحديث " أو تأويل الأخبار المتشابهة "، تحقيق وتعليق: دنيال جيماريه، المعهد الفرنسي للدراسات العربية – دمشق ٢٠٠٣م.
١٣. ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركى، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
١٤. المقدسيّ، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة مدبولي- القاهرة ط٣/ ١٤١١هـ ١٩٩١م.

المراجع:

١. ادموند بوزورث، نشوء مذهب الكرَّاميَّة في خراسان، ترجمة: عواد مجيد الأعظمي، المجلة التاريخية- العراق ١٩٧٠م.
٢. د. حسن أنصاري، بررسى هاى تاريخى ديگر (در حوزه اسلام و تشيع)، تهران، مركز اسناد مجلس شوراى.
٣. ريتشارد م. فرانك، الأنطولوجيا الأشعرية – ضمن كتاب: دراسات فى تاريخ علم الكلام والفلسفة، إشراف د. رشدى راشد، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط١/ ٢٠١٤م.

٤. د. أبو ريان، تاريخ الفكر الفلسفيِّ في الإسلام" المقدمات العامة"، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠م.

٥. د. سهير مختار، التجسيم عند المسلمين "مذهب الكرامية"، شركة الاسكندرية للطباعة والنشر ١٩٧١م.

٦. د. عرفان عبد الحميد، دراسات في الفِرق والعقائد، مطبعة الإرشاد- بغداد، ط١/١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.

٧. د. عمار طالبي، آراء الخوارج الكلامية، آراء الخوارج الكلامية، موفم للنشر- الجزائر ٢٠١٣م.

٨. د. عادل سالم عطية، الفلسفة الإلهية عند إمام الحرمين الجوينيّ وتطوُّرها بين الأشعرية والمعتزلة، كلية الآداب- جامعة قناة السويس، العدد١٤، يناير ٢٠١٩م.

٩. د. فاطمة إسماعيل، مقالات في فلسفة التَّأويل، الهيئة العامة لقصور الثقافة- القاهرة، ٢٠١٩م.

١٠. لويس غرديه، جورج قنواتي. فلسفة الفكر الدينيِّ بين الإسلام والمسيحية، نقله إلى العربية: د. صبحي الصالح - الأب فريد جبر، دار العلم للملايين – بيروت ١٩٦٧م.

١١. د. محمد عمارة، المعتزلة ومشكلة الحريَّة الإنسانيَّة، دار الشروق- القاهرة، ط٢/١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

١٢. د. محمد صالح السيد، أصالة علم الكلام، دار الثقافة والنشر والتوزيع- القاهرة ١٩٨٧م.

١٣. د. محمد كمال جعفر، من قضايا الفكر الإسلاميِّ "دراسة ونصوص"، مكتبة دار العلوم ١٩٧٨م.

١٤. د. محمد حسيني أبو سعدة، المنهج النقديُّ عند الباقلاني، دار أبو حريبة- القاهرة،ط١/١٩٩١م.

١٥. مفيد فوزي موري، الكرَّاميَّة حركة دينية سياسية دراستها من خلال سير قادتها، مجلة آداب الرافدين١٩٧١م.

١٦. د. محمد عبد الفضيل القوصي، موقف السَّلف من المتشابهات بين المثبتين والمؤوِّلين "دراسة نقدية لمنهج ابن تيميَّة"، هدية مجلة الأزهر، عدد رمضان ١٤٣٩هـ ٢٠١٨م.

١٧. د. محمد السَّيد الجليند، التَّمهيد لدراسة علم الكلام، الدار المصرية السعودية، ٢٠١١م.

١٨. د. محمد سالم الشحات، جهود المدرسة الماتريدية في الرد على المعتزلة، مجمع البحوث الإسلامية – القاهرة ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م.

١٩. معجم أعلام المتكلمين في الإسلام إلى نهاية القرن الخامس الهجري، تأليف: قسم الكلام والحكمة الإسلاميين، مجمع البحوث الإسلامية– مشهد إيران، ط١/ ١٤٣٣ق. ١٣٩١ش.

٢٠. د. النشار، نشأة الفكر الفلسفيِّ في الإسلام، دار المعارف، ط١٠/٢٠١٨م.

٢١. د. هاشم فرغل، عوامل وأهداف نشأة علم الكلام في الإسلام، مجمع البحوث الإسلامية- القاهرة ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م.

٢٢. د. وليد إبراهيم قصاب، التراث النَّقديّ والبلاغيّ عند المعتزلة، دار الثقافة – الدوحة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

الهوامش والإحالات

(١) الغزالي، قانون التَّأويل، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، مجمع البحوث الإسلامية- القاهرة ٢٠١٨م، من مقدمة التحقيق ص٣٣.

(٢) د. عرفان عبد الحميد، دراسات في الفرق والعقائد، مطبعة الإرشاد- بغداد، ط١/١٣٨٧هـ ١٩٦٧م، ص٢٠١.

(٣) د. فاطمة إسماعيل، مقالات في فلسفة التَّأويل، الهيئة العامة لقصور الثقافة- القاهرة، ٢٠١٩م، ص٨.

(٤) فالخوارج هم أول من فتح باب التَّأويل في تاريخ الفرق، وهم الذين فتحوا الباب بعد ذلك للمعتزلة والأشاعرة وغيرهم من الفرق المؤوِّلة؛ راجع: د. عمار طالبي، آراء الخوارج الكلامية، آراء الخوارج الكلامية، موفم للنشر- الجزائر ٢٠١٣م، (١/١٠٣-١٠٤).

(٥) أبصر المعتزلة مخاطر التَّشبيه والتَّجسيم على النقاء التوحيدي والتنزيهي للعقيدة الإسلامية، فشنُّوا صراعًا فكريًّا ضاريًا ضدَّ كلِّ الأديان، وفي هذا الصِّراع قدَّموا فكرًا توحيديًّا وتصورًا تنزيهيًّا للذات الإلهية، بلغ هذا التَّصور حدًّا بعيدًا في التَّنزيه، بل والتَّجريد؛ انظر: د. محمد عمارة، المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية، دار الشروق- القاهرة، ط٢/١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، ص٤٩.

(٦) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن أبي أيوب الفُوْرَكِيّ(٤٠٨هـ/٤٧٨هـ)، سِبط الإمام الأستاذ ابن فُوْرك(ت٤٠٦هـ)، وَرَد بغداد وكان يعظ بالمدرسة النِّظاميّة، وتزوج من ابنة الإمام أبي القاسم القُشيريّ(ت٤٦٥هـ)، وربما كان هذا الزواج في نيسابور (موضع سُكنى القُشيريّ). انتقل إلى بغداد واعظًا بالنِّظاميّة -فيما يبدو- بعد انتهاء الحكم البويهي المتشيع؛ ولمزيد عن ترجمته انظر: تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحي - عبدالفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية ١٣٨٣هـ ١٩٦٤م(٤/٧٩)؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، قدَّم له وعلَّق عليه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٣هـ ١٩٩٢م(٥/١١٩)؛ صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيّات، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط - تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي بيروت ١٤٢٠هـ

٢٠٠٠م(٢٤٣/٧)؛ أبو الفرج ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا- مصطفى عبد القادر عطا، راجعه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت١٤١٥هـ ١٩٩٥م(٢٤٣/١٦)؛ أبو الفداء ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركى، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع(٩٤/١٦). والترجمة الوحيدة الحديثة نسبيًا التي استوعبت أغلب التراجم السابقة: ما كتبه لفيف من الأساتذة ضمن كتاب معجم أعلام المتكلمين في الإسلام إلى نهاية القرن الخامس الهجري – تأليف قسم الكلام والحكمة الإسلاميين، مجمع البحوث الإسلامية – مشهد إيران، ط١، ١٤٣٣ق. ١٣٩١ش(١٧٦/١ – ١٧٨). ولعل من أبرز الإشارات الواردة في هذه الترجمة والتي فيما يبدو مبنية على قراءة هؤلاء الأساتذة لكتابه النِّظاميّ رغم أنهم لم يشيروا إليه قولهم بأنَّ أفكار أحمد –أي: أحمد بن محمد الفُوْرَكِيّ– الكلامية هي آراء الأشعري مضافًا إليها آراء وإضافات جده ابن فورك الخاصة في هذا المجال.

(٧) انظر على سبيل المثال: د. حسن أنصاري، بررسى هاى تاريخى دىگر (در حوزه اسلام و تشيع)، تهران، مركز اسناد مجلس شوراى، ص ٢٢٧-٢٣١؛ ريتشارد م. فرانك، الأنطولوجيا الأشعرية – ضمن كتاب: دراسات فى تاريخ علم الكلام والفلسفة، إشراف د. رشدى راشد، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت ، ط١/ ٢٠١٤م، ص٢٥٢.

(٨) أبو بكر بن فورك، النِّظاميّ في أصول الدين، مخطوط محفوظ بمكتبة آيا صوفيا – استانبول، رقم(٢٣٧٨)، (١٥٦) لوحة، تاريخ نسخه: ٧٩٠هـ. وقد توهَّم البعض فنسب الكتاب إلى جدِّه الأستاذ ابن فورك(ت٤٠٦هـ) إلا أنَّ المتصفِّح للوحاته ليجدُ العديد من المواضع التي تثبتُ نسبته لسبطه الحفيد(ت٤٧٨هـ) –وقد ناقشتها تفصيلًا في رسالتي بالماجستير والتي جاءت بعنوان: ابن فُوْرَك الحفيد (ت٤٧٨هـ) وآراؤهُ الكلاميَّة مع تَحْقِيق مَخْطُوط: (النِّظاميّ في أُصُول الدِّين)-؛ ومنها على سبيل الذكر لا الحصر: إهداء الكتاب للوزير السلجوقي نِظام المُلك الذي ولد بعد وفاة ابن فُوْرك الجد، وتاريخ تأليف المخطوط سنة٤٦٥هـ، ولمزيد من المواضع الدالة على نسبته للحفيد، انظر على سبيل المثال: (٣/ب)، (١٣/ب)، (١٨/ب)، (٢٣/أ)، (٢٨/أ)، (٥٥/أ)، (٨٩/ب)، (١٠٩/أ)، (١٢٩/أ)، وغيرها؛ وقارن كذلك:[أبو بكر بن فورك، كتاب الحدود في

الأصول، قرأه وقدَّم له وعلَّق عليه: د. محمد السليماني، دار الغرب الإسلامي – تونس١٩٩٩م، من مقدمة التحقيق ص٣١-٣٤].

(٩) د. فاطمة إسماعيل، مقالات في فلسفة التَّأويل، ص١٩.

(١٠) ابن فورك الحفيد، النِّظاميّ (٧/أ – ١٥/ب).

(١١) السابق، (٥٥/أ).

(١٢) وإن كُنَّا في الوقتِ نفسه ننوِّه على أنَّ ابن فورك الحفيد كان قليلَ المطالعة لكتب الحديث، ولذلك أوردَ الكثيرَ من الأحاديثِ الموضوعة في كتابه النِّظاميّ، مثل: (١١١/ب)، وهذا مما يُؤخذ عليه.

(١٣) ابن فورك الحفيد، النِّظاميّ (٥٥/أ).

(١٤) ابن فورك الحفيد، النِّظاميّ (٤٦/ب).

(١٥) لويس غرديه – جورج قنواتي، فلسفة الفكر الدِّينيِّ بين الإسلام والمسيحيَّة، نقله إلى العربيَّة: د. صبحي الصالح - الأب فريد جبر، دار العلم للملايين – بيروت ١٩٦٧م، (٥٦/٢)؛ وقارن: ابن فورك الحفيد، النِّظاميّ (٥٥/أ).

(١٦) ابن فورك الحفيد، النِّظاميّ (٧/أ – ٧/ب).

(١٧) السابق، (١٨/أ – ١٨/ب).

(١٨) السابق، (٤٤/ب).

(١٩) السابق، (٤٤/ب – ٤٥/أ).

(٢٠) السابق، (٩١/ب)، (٩٢/ب)، (١٠٦/ب).

(٢١) السابق، (٩٥/ب).

(٢٢) د. هاشم فرغل، عوامل وأهداف نشأة علم الكلام في الإسلام، مجمع البحوث الإسلامية- القاهرة ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، ص٥٠.

(٢٣) د. محمد صالح السيد، أصالة علم الكلام، دار الثقافة والنشر والتوزيع- القاهرة ١٩٨٧م، ص١٠٤.

(٢٤) ابن فورك الحفيد، النِّظاميّ (٥٥/أ).

(٢٥) انظر: السابق، (٤٦/ب)، وصفة اليمين (٥١/ب).

(٢٦) السابق، (٤٩/أ).

(٢٧) السابق، (٤٩/ب).

(٢٨) السابق، (٥٣/أ).

(٢٩) وانظر على سبيل المثال: السابق؛ صفة الجنب(٥٠/أ–٥٠/ب)، الإتيان والمجيء (٥٠/ب–٥١/أ)، والساق (٥١/أ)، والصُّورة (٥٢/أ)، والضَّحِك (٥٣/أ–٥٣/ب)، والنُّزول (٥٣/ب)، والقَدَم والرِّجْل (٥٤/أ – ٥٤/ب)، والجهة والمكان (٥٥/أ–٥٥/ب)، والاستواء (٥٥/ب)، والدُّنوّ والتدلِّي (٦١/أ –٦١/ب)، والعلوّ (٦٢/أ)، والفوقيَّة (٦٣/أ).

(٣٠) الجويني، الإرشاد إلى قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد، حقَّقه وعلَّق عليه وقدَّم له وفهرسه: د.محمد يُوسف موسى – على عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي ١٣٦٩هـ ١٩٥٠م ص١٤١. وللوقوف تفصيلًا على التَّأويل الكلاميِّ عند الجوينيِّ والصِّفات الخبريَّة، والأسبابِ التي دفعته للتَّأويل، ومنهج التَّحليل اللُّغوي عنده- انظر: د. عادل سالم عطية، الفلسفة الإلهية عند إمام الحرمين الجوينيِّ وتطوُّرها بين الأشعريَّة والمعتزِلَة، كليَّة الآداب- جامعة قناة السويس، العدد١٤، يناير ٢٠١٩م، ص٢٧٤-٢٨٣.

(٣١) الجوينيّ، العقيدة النِّظاميّة في الأركان الإسلاميَّة، تحقيق وتعليق: محمد زاهد الكوثريّ، المكتبة الأزهريَّة للتُّراث، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، ص٣٢.

(٣٢) د. محمد السيد الجليند، التمهيد لدراسة علم الكلام، الدار المصرية السعودية، ٢٠١١م، ص٩٩.

(٣٣) انظر: د. وليد إبراهيم قصَّاب، التُّراث النَّقديّ والبلاغي عند المعتزلة، دار الثقافة – الدوحة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، ص٢٣٢؛ وقارن على سبيل المثال: الطريثيثي، متشابه القرآن، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان السالمي، معهد المخطوطات العربية – القاهرة ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م، الصفحات: ١٨٣، ١٩٤-١٩٦، ٢٠٠-٢١١، ٢١٥، ٢٣٩، ٢٩٠، وغيرها.

(٣٤) انظر في ذلك: د. محمد سالم الشحات، جهود المدرسة الماتُريديَّة في الرَّدّ على المعتزلة، مجمع البحوث الإسلاميَّة – القاهرة ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، ص٤٥.

(٣٥) ابن فورك الحفيد، النِّظاميّ (٤٦/ب– ٦٥/أ).

(٣٦) السابق، (٢/ب).

(٣٧) ابن فُوْرك، مُشكِل الحديث "أو تأويل الأخبار المتشابهة"، تحقيق وتعليق: دنيال جيماريه، المعهد الفرنسي للدراسات العربية – دمشق ٢٠٠٣م، ص١٤١.

(٣٨) ابن فُوْرك الحفيد، النِّظاميّ (٥٥/أ).

(٣٩) ابن فُوْرك، مشكل الحديث ص٢٠٩.

(٤٠) ابن فورك الحفيد، النِّظاميّ (٥/أ– ١١٤/أ).

(٤١) السابق، (١١٤/ب– ١٥٧/أ).

(٤٢) د. عادل سالم، الفلسفة الإلهية عند إمام الحرمين، ص٢٧٤.

(٤٣) ابن فُوْرك الحفيد، النِّظاميّ (٥٥/أ).

(٤٤) السابق، (٥٢/أ).

(٤٥) ابن فُوْرك، مُشكل الحديث ص٢٥.

(٤٦) السابق، ص٢٧؛ وكذلك: ص٢٠٩.

(٤٧) ابن فورك الحفيد، النِّظاميّ (٤٦/ب–٤٧/أ).

(٤٨) السابق، (٤٩/أ).

(٤٩) د. محمد كمال جعفر، من قضايا الفكر الإسلامي "دراسة ونصوص"، مكتبة دار العلوم ١٩٧٨م، ص٤٠.

(٥٠) د. النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعارف، ط٢٠١٨/١٠م (٢٩٧/١).

(٥١) أحمد أمين، يوم الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٤م، ص٩. ويرى الباحث أنَّ ظهور الإسلام ونزول الوحي لم يكن مفاجئًا أو مقطوع الصلة بحياة العرب في الجاهلية وبمعتقداتهم وأفكارهم، بل كانت هناك مقدِّمات مهَّدت لظهوره وهيَّأت تلك النفوس التي سخرت منه يومًا ما لاستقباله؛ فلما كان العرب قد انتهو إلى حالةٍ شديدةٍ من الفسادِ، الأمرِ الذي دفع بفريقٍ منهم إلى محاولةِ الهروب من هذا المجتمع، والبحثِ عن معتقدٍ أو دينٍ آخرَ؛ قارن: انظر: د. أبو ريان، تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام" المقدمات العامة"، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠م، الصفحات: ٣٥، ٣٧، ٤١، ٤٣.

(٥٢) ابن فُوْرك، النِّظاميّ (٤٣/ب – ٤٥/ب).

(٥٣) السابق، (٤٣/ب-٤٥/ب)؛ وقارن: ابن حلّاد، طوالع علم الكلام " كتاب الأصول وشروحه " طبعة لزيادات شرح الأصول للإمام الناطق بالحق أبي طالب يحيى بن الحسين بن هارون البطحاني الزيدي(٤٢٤/١٠٣٣)، تحقيق: كاميلا آدانغ – ولفرد مادلنغ – زابينا اشمدتكه، دار بريل للنشر في ليدن المحروسة وبوسطن ٢٠١١م، ص٩٦.

(٥٤) أبرزُ ما أُشيعَ عن الكرَّاميَّة بعامَّةٍ مشكلةُ التَّجسيم، وقد ردَّت الدُّكتورة سهير مختار في رسالتها: [التَّجسيم عند المسلمين "مذهب الكرامية"، شركة الاسكندرية للطباعة والنشر ١٩٧١م، ص١٠٧] هذه المشكلة إلى عواملَ خارجيَّةٍ، وتعتبرها من المسائل الدَّخيلة على فكرنا الفلسفيِّ الإسلاميِّ.

(٥٥) ولا أدلَّ على صحَّة ذلك مِن محمَّدٍ بن الهيصم الكرَّاميِّ القُحِّ الذي حاول –في القرن الخامس الهجري- إصلاحَ بعض ما وقع فيه ابن كرَّام، ولهذا سُمِّي مقاربًا لِكونه حاولَ تقريبَ مذهب شيخه لأهل السُّنَّة؛ انظر: د. النَّشار، نشأة الفكر الفلسفيِّ(٣٤٢/١)؛ د. سهير مختار، التَّجسيم عند المسلمين، ص٩٠، ص٢١٥.

(٥٦) ادموند بوزورث، نشوء مذهب الكرامية في خراسان، ترجمة: عواد مجيد الأعظمي، المجلة التاريخية- العراق ١٩٧٠م، ص٤٤.

(٥٧) المقدسي، محمد بن أحمد (المعروف بالبشاري). أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة مدبولي- القاهرة ط٣/ ١٤١١هـ ١٩٩١م، ص٣٦٥. كما يؤكِّد من ناحيةٍ أخرى على أنَّ الكرَّاميَّة لم تكن كلُّها مهمومة بالتَّجسيم كما أُشيع عنها؛ ودليلُ ذلك: ما يُقال بأنَّ إسحقَ بن محمشاذ(ت٣٨٣هـ) جَلب إلى حضرةِ الإسلام خمسةَ آلافٍ من أهل الكتابِ والمجوس. وهذا يعني أنَّ الرَّجُلَ كان جلُّ اهتمامه الوعظَ والدَّعوةَ إلى الدِّين، وهذا إنْ صحَّ فهو من الأمور التي تُحسَب له ولمدرسته الكرَّاميَّة؛ انظر:[مفيد فوزي موري، الكرامية حركة دينية سياسية "دراستها من خلال سير قادتها"، مجلة آداب الرافدين، ١٩٧١م، ص١٥٩].

(٥٨) انظر: د. محمد حسيني أبو سعدة، المنهج النقديّ عند الباقلاني، دار أبو حرية- القاهرة، ط١/١٩٩١م، ص١٩٤ – ١٩٦؛ المخطوط(٤٣/ب- ٤٥/أ).

[٥٩] سورة البقرة من الآية: ٢٥٧.

[٦٠] سورة المنافقون من الآية: ٤.

[٦١] ابن فورك الحفيد، النِّظاميّ(٤٤/أ).

[٦٢] السابق، (٤٤/أ).

[٦٣] السابق، (٤٤/أ).

[٦٤] السابق، (٤٤/أ).

[٦٥] السابق، (٤٤/أ).

[٦٦] السابق، (١٩/أ).

[٦٧] السابق، (٤٤/أ).

[٦٨] السابق، (٤٤/ب).

[٦٩] السابق، (٤٤/ب).

[٧٠] السابق، (٤٤/ب – ٤٥/أ).

[٧١] السابق، (٤٥/أ).

[٧٢] السابق، (٤٥/أ).

[٧٣] السابق، (٤٥/أ).

[٧٤] السابق، (٤٥/ب).

[٧٥] السابق، (٤٥/ب).

[٧٦] د. محمد عبد الفضيل القوصيّ، موقف السَّلف من المتشابهات بين المثبتين والمؤوِّلين "دراسة نقدية لمنهج ابن تيميَّة"، هدية مجلة الأزهر، عدد رمضان ١٤٣٩هـ ٢٠١٨م، ص٣١.